

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رَأْسِيَّةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهاً

العدد	الصادر في ٢٤ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ	السنة
٤٨	الموافق (٢٨ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

00425508

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية
رَأْسُة الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهاً

العدد	الصادر في ٢٤ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ	السنة
٤٨	الموافق (٢٨ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

محتويات العدد :

رقم الصفحة	قرارات رئيس جمهورية مصر العربية
٣	قرار رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٣ بالموافقة على اتفاقية بيع لأجل والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٤/١/٢٠١٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامى للتنمية بشأن توكيل حكومة جمهورية مصر العربية لشراء معدات باسم ونيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل لاستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر
٣٠	قرار رقم ٦٣٢ لسنة ٢٠١٣ بتعيين السيد / محمد محمود محمد محمود بدران - المحامى العام بالنيابة العامة - قاضياً بمحكمة استئناف أسيوط
٣١	قرار رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١٣ بإحالة بعض السادة وكلاء المخابرات العامة للمعاش بناءً على طلبهم
٣٢	قرار رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١٣ بالموافقة على إعادة تخصيص مساحة ٥,٢ فدان من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح محافظة سوهاج لاستخدامها فى إقامة مدفن محكوم للمخلفات الصلبة
٣٥	قرار رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد / عبد الله سيد عبد الحليم الجسارى - المستشار بهيئة قضايا الدولة ، فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) بالهيئة
٣٦	قرار رقم ٦٤٠ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد / ياسر محمد العباس زكى - المستشار بهيئة قضايا الدولة ، فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) بالهيئة
٣٧	قرار رقم ٦٤١ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد المستشار / رضا حسن السيد الرامخ - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ، فى وظيفة نائب رئيس هيئة
٣٨	قرار رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد المستشار / سادات حامد كامل نجاح - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ، فى وظيفة نائب رئيس هيئة
٣٩	قرار رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد / فتحى على إبراهيم محمد - المستشار المساعد من الفئة (أ) بهيئة قضايا الدولة فى وظائف نائب ومستشار مساعد (ب) ومستشار مساعد (أ)
٤٠	قرار رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠١٣ بإعلان حالة الحداد العام فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية لمدة ثلاثة أيام حداداً على أرواح شهداء الوطن
	قرارات رئيس مجلس الوزراء
٤١	قرار رقم ١٢١٠ لسنة ٢٠١٣ باعتبار مشروع نزع ملكية مدرسة غيتة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١١) والكائنة بحوض الجبيل نمرة (٤) قسم ثالث بناحية غيتة - مركز بلييس - محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة
٤٦	قرار رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠١٣ باستبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣ بنص آخر
٦٠	قرار رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٠١٣ باستبدال نص المادة العاشرة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠١١ بنص آخر
٦١	قرار رقم ١٣٦١ لسنة ٢٠١٣ بإعادة تشكيل مجلس أمناء «مركز الإسكندرية الإقليمى لصحة وتنمية المرأة»

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٣

بالموافقة على اتفاقية بيع لأجل والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤

بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامى للتنمية

بشأن توكيل حكومة جمهورية مصر العربية لشراء معدات باسم ونيابة عن البنك

ثم بيعها للوكيل لاستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـرـر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية بيع لأجل والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤

بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامى للتنمية بشأن توكيل حكومة

جمهورية مصر العربية لشراء معدات باسم ونيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل

لإستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر ، وذلك بمبلغ ١٠ ملايين

و ٤٨٠ ألف دينار إسلامى ، والمعادل تقريباً لمبلغ ١٦ مليوناً و ٣٠ ألف دولار أمريكى ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٤ مارس سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

وافق مجلس الشورى على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

اتفاقية بيع لأجل

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

البنك الإسلامى للتنمية

بشأن

توكيل حكومة جمهورية مصر العربية

لشراء معدات باسم ونيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل

لاستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر

بجمهورية مصر العربية

اتفاقية بيع لأجل

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

البنك الإسلامى للتنمية

أبرمت هذه الاتفاقية فى هذا اليوم ٢ من ربيع الأول ١٤٣٤ هـ الموافق ١٤/١/٢٠١٣ م بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلى بـ «الوكيل») والبنك الإسلامى للتنمية (ويشار إليه فيما يلى بـ «البنك»).

ويشار إلى كل من الوكيل والبنك فيما يلى منفردين بـ «الطرف» ومجتمعين بـ «الطرفين».

بما أن :

(أ) الوكيل قد طلب من البنك بأن يشتري المعدات المبينة فى الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية (ويشار لها فيما يلى بـ «المعدات») وأن يبيعها له مرابحة إلى أجل مع تقسيط الثمن ، وذلك لأغراض المشروع الوارد وصفه فى الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ؛

(ب) البنك قد وافق على أن يقوم بشراء المعدات بمبلغ لا يتجاوز ١٠,٤٨٠,٠٠٠ (عشرة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف) دينار إسلامى ، أى ما يعادل تقريباً ١٦,٠٣٠,٠٠٠ (ستة عشر مليوناً وثلاثون ألف) دولار أمريكى وأن يبيع تلك المعدات للوكيل بيعاً لأجل مع تقسيط الثمن بشروط وأحكام قبلها الطرفان ومن ضمنها أن يتم دفع أقساط ثمن البيع للبنك خلال ١٢ (اثنتا عشرة) سنة بعد فترة إعداد مدتها ٣ (ثلاث) سنوات وبهامش ربح يعادل السعر السائد خلال فترة الإعداد لليبور ٦ (ستة) أشهر زائداً ١٣٥ نقطة أساس . وينهاية فترة الإعداد ، يكون هامش الربح مساوياً لسعر مبادلة الليبور SWAP لمدة يتم الدفع فيها زائداً هامش ربح قدره ١٣٥ نقطة أساس فى السنة ؛

(ج) الشروط والأحكام المشار إليها فى الفقرة (ب) قد أبلغت إلى الوكيل ووافق عليها ؛

فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلى :

(المادة الاولى)

تعريف

فى هذه الاتفاقية وما لم يقتض السياق معنى آخر ، تكون للعبارات التالية المعانى

الموضحة أمام كل منها :

(أ) **المبلغ المعتمد** : المبلغ المذكور فى الفقرة (ب) من التمهيد الوارد فى مقدمة هذه الاتفاقية .

(ب) **المعدات** : المعدات والآليات المذكورة فى الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية وتشمل الأجزاء المكملة لها .

(ج) **البائع** : مورد المعدات بصرف النظر عما إذا كان هو الصانع أو لم يكن .

(د) **عقد/ عقود الشراء** : العقد (العقود) التى يبرمها الوكيل مع البائع نيابة عن البنك وحسابه .

(هـ) **ثمن الشراء** : المبالغ مستحقة الدفع بموجب عقد (عقود) الشراء وتشمل ثمن المعدات وتكاليف نقلها والتأمين عليها وتكاليف أى خدمات أخرى يكون البنك ملزماً بدفعها بموجب هذه الاتفاقية .

(و) **المشروع** : المشروع الوارد وصفه فى الملحق رقم (٢) بهذه الاتفاقية .

(ز) **تاريخ التسليم** : التاريخ الذى يقوم فيه الوكيل بتسليم المعدات نيابة عن البنك .

(ح) **تاريخ النفاذ** : التاريخ الذى يعلن فيه البنك نفاذ الاتفاقية ويتم إخطار الوكيل به .

(ط) **الشروط العامة** : الشروط والأحكام الواردة فى الملحق رقم (٥) بهذه الاتفاقية .

(ى) **عقد البيع** : العقد الذى يبرم بين البنك والوكيل بموجب المادة (٧) من هذه الاتفاقية ،

ومع مراعاة المادة (٧-٢) من الشروط العامة يتكون العقد من رسالتى الإيجاب

والقبول الواردتين فى الملحق رقم (٣) والملحق رقم (٤) بهذه الاتفاقية

والشروط العامة .

(ك) فترة الإعداد : الفترة التى تبدأ من تاريخ أول سحب وتنتهى بمضى ٣٦ (ستة وثلاثون) شهراً ، أو أى فترة أخرى يوافق عليها البنك كتابة .

(ل) الهيئة المنفذة : جامعة الأزهر بصفتها الجهة المسؤولة عن تنفيذ وتشغيل وإدارة المشروع .

(م) أسعار المبادلة : يعنى معدلات الفائدة المعروضة على شاشات رويتر يورو فيكس ليوم عمل واحد قبل تاريخ سحب أول مبلغ .

(المادة الثانية)

التوكيل بشراء المعدات وتسليمها

٢-١ مع مراعاة أحكام المادة (١٠) من هذه الاتفاقية ، يوافق البنك على تفويض الوكيل ليقوم نيابة عنه وباسمه من خلال الهيئة المنفذة وفى حدود الشروط والأحكام الواردة فى هذه الاتفاقية :

(أ) بالتفاوض مع البائع الذى يتم اختياره على أساس مناقصة دولية مقصورة على الدول الأعضاء فى البنك لاقتناء المعدات والخدمات المتعلقة بالمشروع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والمبادئ التوجيهية وإجراءات البنك .

(ب) إبرام عقد مع البائع المتعلق بسعر المعدات ومواصفاتها وكافة الشروط الأخرى المتعلقة باقتناء المعدات وتسليمها للبنك .

(ج) بتسلم المعدات من البائع نيابة عن البنك ، وفقاً لطريقة التسلم المنصوص عليها فى عقد الشراء .

٢-٢ يُلزم الوكيل الهيئة المنفذة بأن تتبع فى شراء المعدات إجراءات الشراء

التي يحددها البنك كالتالى :

(أ) يتم اقتناء التجهيزات الطبية والأثاث الطبى على أساس مناقصة دولية ،

(ب) يتم اختيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتجهيزات من خلال قائمة مختصرة لمكاتب استشارية وطنية ،

دون مساس بعمومية ما تقدم ، على الوكيل مراعاة النظم الصادرة من منظمة التعاون

الإسلامى الخاصة بمقاطعة إسرائيل .

٣-٢ يُلزم الوكيل الهيئة المنفذة بأن تتأكد من أن كل عقد شراء :

(أ) ينص على أن ملكية المعدات تنتقل مباشرة من البائع إلى البنك ،

(ب) يتضمن نصاً بالتأمين الكافى باسم البنك على المعدات أثناء ترحيلها وإلى أن يتم بيعها للوكيل وفقاً لهذه الاتفاقية ، على أن يكون ذلك التأمين بالقيمة الكاملة لاستبدال المعدات وأن يغطى كل المخاطر التى يؤمن ضدها عادة كل من يقوم بترحيل وتخزين معدات مماثلة بنفس الطريقة بما فى ذلك المخاطر البحرية ومخاطر العبور والتخزين وأن يكون التأمين مع شركة تأمين ذات سمعة طيبة يوافق عليها البنك .

٤-٢ يُلزم الوكيل الهيئة المنفذة بالحصول على جميع التراخيص اللازمة لاستيراد المعدات إلى جمهورية مصر العربية .

٥-٢ لا يجوز للهيئة المنفذة أن تبرم أى عقد لشراء المعدات قبل أن تحصل على موافقة البنك على أحكام وشروط مشروع ذلك العقد .

٦-٢ لا يجوز للهيئة المنفذة أن توافق على أى تعديل أو تغيير أو تنازل أو خروج عن أحكام وشروط أى عقد شراء سبق أن وافق عليه البنك قبل أن تحصل على موافقة البنك المسبقة على ذلك .

٧-٢ تنتهى سلطة الوكيل فى التعاقد لشراء المعدات نيابة عن البنك عندما يبلغ مجموع ثمن المعدات المتعاقد عليها المبلغ المعتمد ١٠٠,٤٨٠,٠٠٠ (عشرة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف) دينار إسلامى أو عند فسخ هذه الاتفاقية ، أى الأجلين أسبق .

(المادة الثالثة)

قبول الوكالة

يوافق الوكيل وفقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية ، ومن خلال الهيئة المنفذة ، على التفاوض مع البائع والاتفاق معه على شراء المعدات ، كما يوافق على تسلم المعدات من البائع نيابة عن البنك .

(المادة الرابعة)

استخدام المبلغ المعتمد

يجب استخدام المبلغ المعتمد حصراً لاحتياجات المشروع الممول من طرف البنك .

(المادة الخامسة)

تنفيذ المشروع

١-٥ يتعهد الوكيل بأن يلزم الهيئة المنفذة بأن تبذل العناية والاهتمام اللازمين فى متابعة تنفيذ عقد الشراء مع البائع نيابة عن البنك وأن تُخطر البنك فوراً بأى تأخير أو إخلال بعقد الشراء والتشاور معه بشأن الإجراءات التى يتعين اتخاذها قبل البائع .

٢-٥ يتعهد الوكيل بأن يقدم كافة التسهيلات المعقولة لتمكين مندوبى البنك المعتمدين من القيام بزيارات لأغراض متعلقة بالمعدات وتنفيذ المشروع ومراجعة وفحص أية وثائق متصلة بالمشروع أو بالمعدات وأن يوافق من خلال الهيئة المنفذة البنك بالمعلومات التى يطلبها فى حدود المعقول والمتعلقة بإنفاق المبلغ المعتمد بالمشروع وبالمعدات وبالعمليات وبالمركز المالى للهيئة المنفذة .

(المادة السادسة)

تسلم المعدات

١-٦ يتعهد الوكيل بأن يلزم الهيئة المنفذة بأن تقوم بفحص المعدات قبل تسلمها ليتأكد من أنها مطابقة للمواصفات المنصوص عنها فى عقد الشراء وأنها فى حالة جيدة وخالية من العيوب التى يمكن تبينها بالفحص السليم للمعدات .

٢-٦ يتعهد الوكيل بأن يلزم الهيئة المنفذة بأن تقوم فوراً بعد الانتهاء من فحص المعدات بإخطار البنك بالفاكس عما إذا كان قد وجدت المعدات مطابقة من كل الوجوه لعقد الشراء وتسلمها أو أنها قد وجدت غير مطابقة ، فإذا لم يتسلم البنك هذا الإخطار فى خلال ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ التسليم ، سيعتبر البنك أن الوكيل والهيئة المنفذة ضامنان مطابقة المعدات لعقد الشراء من جميع الوجوه .

٣-٦ إذا تبين للوكيل ، من خلال الهيئة المنفذة ، عند فحص المعدات أنها غير مطابقة فى أى وجه من الوجوه لعقد الشراء ، فعلى الوكيل أن يتصل فوراً بالبنك للتشاور حول ما إذا كان يتعين رد المعدات للبائع أو إمساكها ومطالبته بالتعويض .

٤-٦ يكون الوكيل مسؤولاً عن كل عيب أو تلف يصيب المعدات فى الفترة من تاريخ التسليم إلى تاريخ نفاذ عقد البيع نتيجة تعديه أو تقصيره فى المحافظة عليها .

٥-٦ يتعهد الوكيل بالزام الهيئة المنفذة بأن تدرج ، أو تعمل على إدراج بنود مقبولة لدى البنك والمتعلقة بمكافحة الممارسات غير الشرعية فى عقود المناقصات والمشتريات من السلع والخدمات ، بما فى ذلك البنود التى تنص على حق البنك فى مراقبة ومراجعة سجلات وحسابات الهيئة المنفذة ، والوحدة المسؤولة عن تنفيذ المشروع والمقاولين ، والموردين ، والاستشاريين وغيرها من الخدمات المتصلة بالمشروع .

(المساعدة السابعة)

أداء ثمن الشراء

١-٧ يتعهد البنك بدفع ثمن الشراء وفقاً لشروط وأحكام عقد الشراء وإجراءات السحب المعمول بها بالبنك وذلك بعد أن يتأكد من :

(أ) أن المعدات قد تم شراؤها وفقاً لإجراءات الشراء المعمول بها لدى البنك

أو أى إجراءات أخرى يكون البنك قد وافق عليها مسبقاً .

(ب) أن البنك قد وافق على أحكام وشروط عقد الشراء .

(ج) أن المعدات مطابقة لوصفها المبين فى الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

(د) أن مجموع ثمن الشراء لن يزيد عن المبلغ المعتمد .

٢-٧ إذا لم يتقدم الوكيل بطلب للبنك للسحب الأول لدفع ثمن الشراء

خلال ١٨٠ (مائة وثمانون) يوماً من تاريخ النفاذ ، أو فى تاريخ لاحق حسبما يتم الاتفاق عليه بين البنك والوكيل ، يجوز للبنك فى هذه الحالة أن ينهى هذه الاتفاقية بعد إخطار الوكيل بذلك .

٣-٧ يجب، تقديم طلب السحب الأول بالتزامن مع طلب السحب الأول لاتفاقية القرض المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك لغايات تمويل نفس المشروع .

٤-٧ إذا تبقى أى جزء من المبلغ المعتمد دون أن يسحب إلى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، أو أى تاريخ لاحق حسبما يتم الاتفاق عليه بين البنك والوكيل ، يجوز للبنك بعد التشاور مع الوكيل إلغاء ذلك الجزء الذى لم يتم سحبه .

(المسادة الثامنة)

وعد الوكيل بشراء المعدات

١-٨ يتعهد الوكيل بأن يشتري المعدات من البنك ويتعهد البنك ببيعها له وذلك وفقاً للشروط المشار إليها فى الفقرة (ب) من التمهيد الوارد بهذه الاتفاقية وكذلك وفقاً للشروط العامة .

٢-٨ يتم إبرام عقد البيع بين البنك والوكيل بتبادل رسائل بعد تاريخ التسليم مباشرة . وتكون الرسائل فى شكل إيجاب من الوكيل حسب الصيغة المذكورة فى الملحق رقم (٣) وقبول من البنك حسب الصيغة المذكورة فى الملحق رقم (٤) بهذه الاتفاقية .

٣-٨ إذا رفض الوكيل أو أخفق ، لأى سبب كان ، فى تسلم المعدات أو أى جزء منها أو رفض أو أخفق فى إبرام عقد البيع وفقاً للمادة (٢-٨) من هذه الاتفاقية ، يجوز للبنك تسلم المعدات بنفسه أو بواسطة غيره كما يكون له الحق فى أن يبيع المعدات ، بنفسه أو بواسطة غيره (دون أن يكون ملزماً بذلك) ، بالطريقة التى يحددها بمحض اختياره ويجوز له كذلك أن يتخذ أى تدابير يراها ضرورية لاسترداد الفرق بين السعر الذى يتم به البيع والسعر الذى قام بدفعه البنك بالإضافة إلى أية نفقات تكبدها بالنسبة للمعدات .

(المادة التاسعة)

تأكيدات الوكيل

يؤكد الوكيل للبنك ما يلي :

(أ) أن كل الإجراءات المطلوبة قانونيًا لتمكينه من إبرام هذه الاتفاقية على وجه مشروع وممارسة حقوقه الناشئة عنها والوفاء بالتزامات التي تحمل بها بمقتضاها قد تم اتخاذها حسب الأصول وأن تلك الإجراءات لا تزال سارية المفعول .

(ب) أن الالتزامات التي تحمل بها بموجب هذه الاتفاقية التزامات قانونية صحيحة وملزمة له وفقًا لأحكامها بموجب القوانين القائمة في جمهورية مصر العربية .

(ج) أن إبرام هذه الاتفاقية والوفاء بالتزاماته من قبل الوكيل لا يشكل انتهاكًا لأي معاهدة أو اتفاق أو قانون وليس هناك ما يمنع إبرامها .

(المادة العاشرة)

نفاذ الاتفاقية

١٠-١ لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة إلا إذا قدم الوكيل :

(أ) رأياً قانونياً ، بصيغة مقبولة للبنك ، متضمنًا على وجه الخصوص ما يفيد بأن توقيع هذه الاتفاقية نيابةً عن الوكيل قد تم بموجب تفويض صحيح وطبقًا للقوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وأن هذه الاتفاقية ملزمة للوكيل قانونيًا طبقًا لأحكامها .

(ب) إعلان نفاذ اتفاقية القرض الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك لأغراض تمويل المشروع .

(المادة الحادية عشرة)

إنهاء الاتفاقية لعدم النفاذ

إذا لم تصبح هذه الاتفاقية نافذة فى مدة ١٨٠ (مائة وثمانون) يوماً من تاريخ التوقيع تنتهى الاتفاقية بما فى ذلك كل التزامات طرفيها إلا إذا رأى البنك - بعد النظر فى الأسباب التى أدت إلى التأخير فى نفاذ الاتفاقية - تحديد موعد آخر لأغراض هذه المادة وأخطر الوكيل به .

(المادة الثانية عشرة)

الإلغاء والإيقاف

ما لم يتم الالتزام من البنك أو نيابة عنه لطرف آخر :

- ١ - يجوز للوكيل أن يطلب من البنك إلغاء المبلغ المعتمد أو أى جزء منه .
 - ٢ - يجوز للبنك ، بموجب إخطار إلى الوكيل ، أن يوقف دفع ثمن الشراء
- أو أى جزء منه فى أى من الأحوال التالية :

(أ) عدم قيام الوكيل بالوفاء بالتزامه بسداد أى مبلغ مستحق للبنك بموجب أية اتفاقية خلاف هذه الاتفاقية .

(ب) إذا لم يف الوكيل بأى التزام بموجب هذه الاتفاقية .

(ج) إذا حدث أمر استثنائى كان من شأنه :

- ١ - أن يجعل من غير المحتمل ، فى اعتقاد البنك ، استطاعة الوكيل تنفيذ المشروع .

- ٢ - أن يمنع تحقيق الأغراض التى من أجلها أبرمت هذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة عشرة)

عدم استعمال الحق أو التمسك به

إن عدم قيام البنك أو الوكيل باستعمال أى حق من حقوقه الثابتة بموجب هذه الاتفاقية أو عدم التمسك به أو تأخره فى أى من ذلك أو عدم استعماله أو عدم تمسكه بأى جزء مقرر له ضد الوكيل أو تأخره فى ذلك لا يخل بذلك الحق أو الجزء ولا يجوز أن يفسر على أنه تنازل عن ذلك الحق أو الجزء .

(المادة الرابعة عشرة)

القانون واجب التطبيق - تسوية اختلافات

١٤-١ تخضع هذه الاتفاقية ، تنفيذاً وتفسيراً ، لأحكام الشريعة الإسلامية (كما حددها كتاب «المعايير الشرعية» الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وكما فسرها مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة التعاون الإسلامى) .

١٤-٢ كل نزاع ينشأ بين طرفى هذه الاتفاقية وكل ادعاء يدعىه طرف على الطرف الآخر ، فى إطار هذه الاتفاقية ، ولم يتمكن الطرفان من تسويته بينهما بالتراضى ، فإنه يُعرض على هيئة محكمين كى تُصدر فى شأنه قراراً نهائياً وملزماً للطرفين طبقاً لقواعد وإجراءات المركز الإسلامى الدولى للمصالحة والتحكيم (دبى) . وتحل قواعد وإجراءات تحكيم هذا المركز محل أى إجراء آخر للفصل فى المنازعات بين طرفى هذه الاتفاقية أو فى أى ادعاء يدعىه طرف على الطرف الآخر فى إطار هذه الاتفاقية .

١٤-٣ إذا لم يُعمل بقرار المحكمين ، خلال ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تسليم نسخ منه للطرفين ، فإنه يكون لأى من الطرفين الحق فى اتخاذ إجراءات لتنفيذ القرار لدى أى محكمة مختصة لتطبيق ذلك القرار ، ويمكنه العمل على تنفيذ هذا الحكم جبرياً ، ويمكنه اللجوء إلى أى وسيلة قانونية أخرى مناسبة لتطبيق قرار المحكمين أو أحكام هذه الاتفاقية فى حق الطرف الآخر .

(المادة الخامسة عشرة)

الإخطارات

١٥-١ كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر بناءً على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها يتعين أن يكون كتابياً . ويعتبر أن أيّاً من الطلب أو الإخطار قد تم قانوناً بمجرد أن يسلم بالبريد أو بالبرق أو التليفاكس إلى الطرف الموجه له فى عنوانه المبين فى المادة (١٥-٢) أو أى عنوان آخر يحدد بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

١٥-٢ تنفيذاً لحكم البند (١٥-١) من هذه المادة فقد حدد الطرفان عنوانيهما كالتالى :

الوكيل :

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

قطاع التعاون مع الهيئات الدولية ومنظمات التمويل الدولية والإقليمية والعربية

٨ شارع عدلى - القاهرة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٢٣٩١٢٨١٥ (٢٠٢)

فاكس : ٢٣٩١٥١٦٧ (٢٠٢)

البنك :

البنك الإسلامى للتنمية

ص. ب رقم ٥٩٢٥ - جدة - ٢١٤٣٢ - المملكة العربية السعودية

الهاتف : ٢٦٣٦١٤٠٠ (٩٦٦)

الفاكس : ٢٦٣٦٦٨٧١ (٩٦٦)

وإقراراً بما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية فى التاريخ المذكور فى مطلعها
بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

د. أشرف العربى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

عن البنك الإسلامى للتنمية

د. أحمد محمد على

رئيس البنك

الملحق رقم (١)

قائمة المعدات

التكلفة (مليون دولار أمريكى)	المكوّن	ر. م
١٣,٤٤	تجهيزات طبية وأثاث طبي	١
٠,٥٠	الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتجهيزات الطبية	٢
١٣,٩٤	إجمالى التكلفة الأساسية	
٢,٠٩	احتياطي	
١٦,٠٣	الإجمالى العام	

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع

تتمثل الغاية العامة من المشروع فى المساهمة فى إدراك أهداف خطط واستراتيجيات تطوير قطاع الصحة العامة فى مصر والرامية إلى توفير وتقريب الخدمات الصحية الاستشفائية العامة والمتخصصة المقدمة للمواطنين ودعم تكاليفها .

ويهدف المشروع بشكل خاص إلى دعم الخدمات الصحية المقدمة من مؤسسة الأزهر للمواطنين من خلال جامعتها (جامعة الأزهر) ، إضافة إلى تحسين وتطوير تدريب الأطباء والطبيبات والكوادر الصحية من طلبة وخريجي كليات الطب والتمريض التابعة لجامعة الأزهر .

النتائج المتوقعة من المشروع :

سينتج عن إنجاز المشروع النتائج الرئيسية التالية :

١ - زيادة عدد أسرة المستشفيات التابعة للأزهر بواقع ٧٥٠ سريرًا قابلة للزيادة إلى ٨٥٠ سريرًا مستقبلاً وبالتالى تخفيض الضغط الحاصل على مستشفيات الحسين وباب الشعيرة والزهاء ، مع توفير خدمات طبية وعلاجية متطورة فى تخصصات جديدة وجودة عالية .

٢ - توفير بيئة تدريبية متطورة وملائمة لتدريب طلاب سنة الامتياز وطلاب الدراسات العليا فى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والتمريض ، وتفعيل الاستفادة من خبرات أساتذة هذه الكليات فى الارتقاء بمستوى التدريب والتعليم والبحث العلمى .

٣ - توفير مرفق طبي متميز يخدم منسوبي جامعة الأزهر وطلابها ضمن حرمها الجامعى فى مدينة نصر .

المخرجات المتوقعة من المشروع :

استكمال بناء مستشفى جامعة الأزهر التخصصى الجديد فى حرم جامعة الأزهر فى حى مدينة نصر بطاقة إجمالية تبلغ ٧٥٠ سريرًا قابلة للزيادة إلى ٨٥٠ سريرًا مستقبلاً . وسيتم تزويده بالتجهيزات الطبية والأثاث اللازم ليكون مستشفى متعدد التخصصات بما يتناسب مع التطور الطبى المستمر .

مكونات المشروع (المدخلات):

يشتمل المشروع على المكونات (المدخلات) التالية :

- ١ - استكمال الأشغال المدنية والكهروميكانيكية اللازمة لإنجاز مبنى المستشفى .
- ٢ - توريد وتركيب التجهيزات الطبية والأثاث الطبى .
- ٣ - توريد الأثاث غير الطبى .
- ٤ - توريد وتركيب نظام معلوماتى للمستشفى (أجهزة وشبكة وبرامج حاسوبية تشمل التدريب) .
- ٥ - الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ الأشغال .
- ٦ - الخدمات الاستشارية للإعداد والإشراف على توريد وتركيب المعدات .
- ٧ - وحدة تنفيذ المشروع .
- ٨ - خدمات التدقيق المالى لحسابات المشروع .

الملحق رقم (٣)

صيغة الإيجاب

إلى البنك الإسلامى للتنمية

نحن حكومة جمهورية مصر العربية بناءً على المادة (٨) من الاتفاقية المبرمة بيننا وبين البنك الإسلامى للتنمية فى ، نرغب فى شراء المعدات التى تسلمناها نيابةً عن البنك الإسلامى للتنمية وذلك وفقاً للشروط والأحكام المشار إليها فى الفقرة (ب) من التمهيد الوارد فى الاتفاقية والشروط الواردة فى الملحق رقم (٥) بالاتفاقية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

(إمضاء)

الملحق رقم (٤)

صيغة القبول

استجابةً لإيجابكم الموجه إلى البنك الإسلامى للتنمية برسالتكم رقم
وتاريخ وبناءً على المادة (٨) من الاتفاقية الموقعة بينكم وبين البنك
فى يوافق البنك على أن يبيع لكم المعدات التى قمتم بتسلمها
نيابةً عن البنك وذلك وفقاً للشروط المشار إليها فى الفقرة (ب) من التمهيد الوارد بالاتفاقية
والشروط الواردة فى الملحق رقم (٥) بالاتفاقية .
وستكون أقساط ثمن البيع ومواعيد استحقاقها كما يلى :

رقم	التاريخ	المبلغ (دولار أمريكى)
١	٢٠١٧/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٢	٢٠١٨/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٣	٢٠١٨/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٤	٢٠١٩/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٥	٢٠١٩/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٦	٢٠٢٠/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٧	٢٠٢٠/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٨	٢٠٢١/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٩	٢٠٢١/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
١٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
١١	٢٠٢٢/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
١٢	٢٠٢٣/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
١٣	٢٠٢٣/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
١٤	٢٠٢٤/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
١٥	٢٠٢٤/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩

الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ فى ٢٨ نوفمبر سنة ٢٠١٣ ٢١

م. ر	التاريخ	المبلغ (دولار أمريكى)
١٦	٢٠٢٥/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
١٧	٢٠٢٥/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
١٨	٢٠٢٦/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
١٩	٢٠٢٦/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٢٠	٢٠٢٧/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٢١	٢٠٢٧/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٢٢	٢٠٢٨/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
٢٣	٢٠٢٨/١٢/٣١	٨٢٨,٧٠٩
٢٤	٢٠٢٩/٦/٣٠	٨٢٨,٧٠٩
	الإجمالى	١٩,٨٨٩,٠١٦

الملحق رقم (٥)

الشروط العامة للبيع لأجل مع تقسيط الثمن

(المادة الأولى)

تعريف

(أ) فى هذه الشروط العامة :

١ - « اتفاقية البيع لأجل » تعنى الاتفاقية المبرمة بين البنك الإسلامى للتنمية وحكومة جمهورية مصر العربية والتي بمقتضاها أوكل البنك حكومة جمهورية مصر العربية فى شراء المعدات المذكورة فى الملحق رقم (١) من الاتفاقية وتسلمها نيابةً عن البنك .

٢ - « البائع » يقصد به البنك الإسلامى للتنمية .

٣ - « المشتري » يقصد به حكومة جمهورية مصر العربية .

(ب) تكون للعبارات الواردة فى هذه الشروط العامة واتفاقية البيع لأجل ، وما لم يقتض السياق معنى آخر ، نفس المعانى الموضحة فى اتفاقية البيع لأجل وتكون للعبارات الإضافية التالية المعانى الموضحة أمام كل منها :

١ - فترة الإعداد : الفترة التى تبدأ من تاريخ أول سحب لدفع ثمن الشراء وتنتهى بعد ٣ (ثلاث) سنوات أو أية فترة أخرى يوافق عليها البائع .

٢ - تاريخ نفاذ عقد البيع : التاريخ الذى يصبح فيه عقد البيع نافذاً أو يعتبر نافذاً بموجب المادة السادسة من هذه الشروط .

٣ - يوم عمل : أى يوم تكون فيه البنوك مفتوحة رسمياً للعمل فى المكان الذى سيؤدى فيه المشتري إلى البائع أى مبالغ مستحقة عليه بمقتضى هذه الاتفاقية بالعملة التى سيتم بها أداء تلك المبالغ .

٤ - ضريبة : أى ضريبة أو رسوم أو أى تكليف مماثل .

٥ - ثمن البيع : ثمن المعدات الذى يقوم بدفعه المشتري للبائع وفقاً للمادة الثالثة من هذه الشروط .

٦ - دينار إسلامى : الوحدة الحسابية للبائع طبقاً لما هو مقرر فى المادة (٤) « ١ » « أ » من اتفاقية تأسيس البنك (البائع) وتعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى .

(المادة الثانية)

انتقال ملكية المعدات للمشتري

٢ - ١ تنتقل ملكية المعدات للمشتري من تاريخ نفاذ عقد البيع ،
وتصبح حيازة المشتري للمعدات من هذا التاريخ حيازة لها بصفته مالكا للمعدات
وتنتقل إليه من ذلك التاريخ تبعة تلفها أو ضياعها أو هلاكها .

٢ - ٢ يقر المشتري بأنه قد فحص المعدات وأنه قد وجدها فى حالة جيدة
وليس بها أى عيب يمكن تبينه من الفحص السليم لها وأنها مطابقة من كل الوجوه
للمواصفات المحددة فى عقد الشراء .

٢ - ٣ يلتزم البائع بأنه متى ظهر أى عيب خفى فى المعدات بأن يحيل إلى المشتري
الاستفادة من الضمانات والتعهدات التى تتعلق بحالة المعدات والتى حصل عليها
من المورد واطلع عليها وارتضاها المشتري وأية تعهدات أو ضمانات أخرى تكون مقرر قانوناً
أو جرى بها العرف لصالح البائع .

(المادة الثالثة)

ثمن البيع

٣ - ١ فى مقابل بيع المعدات للمشتري ، يلتزم المشتري بأن يؤدي للبائع ثمن البيع
والبالغ تقريباً (١٦, ٨٨٩, ١٩) دولار أمريكى والمحدد فى جدول السداد المفصل
فى رسالة قبول البائع الوارد فى الملحق رقم (٤) من اتفاقية البيع لأجل أو فى إخطار تال
بموجب المادة (٣-٢) من هذه الشروط . وينبغى أن يتم الدفع فى ٢٤ (أربعة وعشرين) قسطاً
نصف سنوى ، على أن تكون الأقساط متساوية ومتتالية ، ويستحق القسط الأول
بعد ٦ (ستة) أشهر من تاريخ انتهاء فترة الإعداد ويصبح كل قسط تال مستحقاً
بعد ٦ (ستة) أشهر من استحقاق القسط السابق مباشرة .

٣ - ٢ إذا كان عقد الشراء يقضى بتسليم المعدات على دفعات فى مواعيد
مختلفة فتحدد أقساط ثمن البيع وتواريخ السداد ويخطر بها المشتري بعد تاريخ تسليم
آخر دفعة من المعدات .

(المادة الرابعة)

كيفية أداء ثمن البيع

- ٤ - ١ مع مراعاة المادة (٤-٢) من هذه الشروط ، يجب أن يتم أداء ثمن البيع إلى حساب البائع أو بأى طريقة أخرى يُشعر بها البائع المشتري كتابةً من وقت لآخر على أن يكون ذلك بعملة حرة قابلة للتحويل يقبلها البائع بحسب قيمتها فى تاريخ الاستحقاق .
- ٤ - ٢ ستعتبر جميع المبالغ الواجب أداؤها بموجب عقد البيع قد تم دفعها للبائع عندما يؤكد أى من البنوك الآتية إتمام إيداع تلك المبالغ فى حساب البائع لديه :
- ١ - إذا كان السداد بالدولار الأمريكى :

(1) Account No. 001591.11

Saudi International Bank

99, Bishopsgate, London EC 2M 3TB

Telex Numbers: 8812261 8812262

(2) Account No. B 10507

Arab Banking Corporation

Box: 5698, Manama, Bahrain

Telex Numbers: 9385 9431/2/3.

9442 ABCBAH BN

٢ - إذا كان السداد باليورو :

Account No. 96965.9.001.00

Union De Banques Arabes Et

Francaises (U.B.A.F)

190 Avenue Charles De Gaulle

92523 Neuilly Cedex, France

Telex Number: 610334 UBAFRA

٣ - إذا كان السداد بالجنيه الاسترلى :

Account No. 708372

Gulf International Bank

2-6 Canon Street, London EC 4M 6XP

Telex Numbers: 8813326 8812889

٤ - ٣ إذا كان أى قسط من أقساط ثمن البيع مستحق الأداء فى غير يوم عمل فيتم أدائه فى أول يوم عمل يعقب يوم استحقاقه .

٤ - ٤ يكون الدينار الإسلامى هو الوحدة الحسابية لكل مبلغ يكون مستحقاً من المشتري فى أى وقت بموجب عقد البيع . وكلما لزم تحويل أى مبالغ لأغراض اتفاقية البيع من الدينار الإسلامى لأية عملة أو من أية عملة إلى الدينار الإسلامى يتم ذلك على أساس سعر الصرف المعلن لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى فى اليوم الذى تم فيه دفع تلك المبالغ طبقاً للأسعار التى يقوم بنشرها صندوق النقد الدولى .

٤ - ٥ يتم أداء ثمن البيع وأى مبالغ أخرى قد تكون مستحقة بموجب عقد البيع دون خصم أو حجز أى مبلغ بسبب أى ضريبة أو مقاصة أو مطالبة أو أى أمر آخر .

٤ - ٦ إذا أخفق المشتري فى دفع أى مبلغ مستحق للبنك ، بمقتضى أحكام هذا العقد ، يكون المشتري ملزماً بدفع غرامات تأخير بالإضافة إلى أداء أى مبلغ مستحق . ويتم احتساب وتطبيق تلك الغرامات بالأخذ بعين الاعتبار ما يأتى :

١ - المبلغ الذى يحدده البنك وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{أ \times ب \times ج}{٣٦٠}$$

وتكون عناصر المعادلة كالتالى :

«أ» : يعنى مجموع المبالغ المتأخرة ؛

«ب» : يعنى هامشاً مقدراً بنسبة (١٪) سنوياً ؛

«ج» : يعنى المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الدفع ، بحسب عدد الأيام .

٢ - كامل المصاريف والنفقات القانونية التى يتكدها البنك بسبب تأخر المشتري فى الدفع للبنك .
ويقوم البائع بعد خصم كل المصاريف والنفقات المذكورة فى الفقرة (٤-٦-١) أعلاه ، بإيداع المبالغ المتبقية مما تم استلامه بمقتضى هذه المادة فى حساب صندوق الوقف التابع للبنك .

(المادة الخامسة)

الإخلال بالتزامات

يعتبر أن المشتري قد أخل بالتزاماته بموجب عقد البيع فى الحالات الآتية :
(أ) إذا لم يف بالكمال بأى مبلغ مستحق بموجب عقد البيع خلال ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ استحقاقه ولا يعتبر قبول البائع بجزء من المبلغ المستحق تنازلاً عن اعتبار المشتري مخالفاً بأداء التزامه بأداء كامل المبلغ المستحق .
(ب) إذا لم يتم فى تنفيذ أو خالف أى حكم أو شرطاً جوهرياً فى عقد البيع .

(المادة السادسة)

تاريخ نفاذ عقد البيع

١-٦ يصبح عقد البيع نافذاً من تاريخ رسالة البائع التى يقبل فيها بيع المعدات للمشتري وفقاً للمادة (٧-٢) من اتفاقية البيع لأجل .
٢-٦ لا يجوز للمشتري أن يستخدم المعدات قبل تاريخ نفاذ عقد البيع .

(المادة السابعة)

التقارير

يتعهد المشتري من خلال الهيئة المنفذة أن يقدم التقارير الآتية للبائع :
(أ) تقريراً عن سير العمل فى تنفيذ المشروع بالكيفية التى يجدها البائع من وقت لآخر .
ويقدم هذا التقرير بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ اتفاقية البيع لأجل .
ومن ثم كل ثلاثة أشهر .

- (ب) تقريراً عن الوضع المالى للهيئة المنفذة بعد (٩٠) يوماً بعد انتهاء كل سنة مالية مرفقاً بتقرير المراجعة المالية حول حسابات الخسائر والأرباح للعام الماضى .
- (ج) تقرير إنجاز بالتفصيل الذى يطلبه البائع بصورة معقولة عن تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائى له ويقدم هذا التقرير بعد إكمال تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائى له .
- (د) أى تقرير أو معلومات أخرى يطلبها البائع بصورة معقولة من وقت لآخر .

(المادة الثامنة)

عدم استعمال الحق أو التمسك به

إن عدم قيام البائع باستعمال أى حق من حقوقه الناشئة بموجب عقد البيع أو التمسك به أو تأخره فى أى من ذلك أو عدم استعماله أو تمسكه بأى جزء مقرر له ضد المشتري أو تأخره فى ذلك لا يخل بذلك الحق أو الجزء ولا يجوز أن يُفسر على أنه تنازل عن ذلك الحق أو الجزء .

(المادة التاسعة)

القانون واجب التطبيق - تسوية الخلافات

٩-١ تخضع هذه الاتفاقية ، تنفيذاً وتفسيراً ، لأحكام الشريعة الإسلامية (كما حددها كتاب «المعايير الشرعية» الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وكما فسرها مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة التعاون الإسلامى) .

٩-٢ كل نزاع ينشأ بين طرفى هذه الاتفاقية وكل ادعاء يدعى طرف على الطرف الآخر ، فى إطار هذه الاتفاقية ، ولم يتمكن الطرفان من تسويته بينهما بالتراضى ، فإنه يُعرض على هيئة محكمين كى تُصدر فى شأنه قراراً نهائياً وملزماً للطرفين طبقاً لقواعد وإجراءات المركز الإسلامى الدولى للمصالحة والتحكيم (دبى) .

وتحلل قواعد وإجراءات تحكيم هذا المركز محل أى إجراء آخر للفصل فى المنازعات بين طرفى هذه الاتفاقية أو فى أى ادعاء يدعى طرف على الطرف الآخر فى إطار هذه الاتفاقية .

٩-٣ إذا لم يُعمل بقرار المحكمين ، خلال ٣٠ (ثلاثين) يومًا من تسليم نسخ منه للطرفين ، فإنه يكون لأى من الطرفين الحق فى اتخاذ إجراءات لتنفيذ القرار لدى أى محكمة مختصة لتطبيق ذلك القرار ، ويمكنه العمل على تنفيذ هذا الحكم جبريًا ، ويمكنه اللجوء إلى أى وسيلة قانونية أخرى مناسبة لتطبيق قرار المحكمين أو أحكام هذه الاتفاقية فى حق الطرف الآخر .

(المادة العاشرة)

الإخطارات

كل طلب أو إخطار يوجه أحد الطرفين إلى الآخر بناءً على عقد البيع أو مناسبة تطبيقه يتعين أن يكون كتابيًا . ويعتبر أن أيًا من الطلب أو الإشعار قد تم قانونيًا بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو الفاكس إلى الطرف الموجه له فى عنوانه المبين فى المادة (١٥-٢) من اتفاقية البيع لأجل أو أى عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦١) ، والصادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤
بالموافقة على اتفاقية بيع لأجل ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامى للتنمية بشأن توكيل
حكومة جمهورية مصر العربية لشراء معدات باسم نيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل
لاستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر ؛
وعلى موافقة مجلس الشورى بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦١) ، والصادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤
بالموافقة على اتفاقية بيع لأجل ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامى للتنمية بشأن توكيل
حكومة جمهورية مصر العربية لشراء معدات باسم نيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل
لاستخدامها فى مشروع إنشاء المستشفى التعليمى لجامعة الأزهر .
ويعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢

وزير الخارجية

نبيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى بجلسته المعقودة بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُعين السيد/ محمد محمود محمد محمود بدران - المحامى العام بالنيابة العامة -
قاضياً بمحكمة استئناف أسيوط .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛ وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٠ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يحال السادة وكلاء المخابرات العامة المذكورون بعد للمعاش بناءً على طلبهم ، وهم :

- ١ - هشام محمود عباس سالم .
- ٢ - سيد حسين محمد سعودى .
- ٣ - أحمد محمد السيد التاجر .
- ٤ - هانى عبد اللطيف صالح محمد عرفة .
- ٥ - أحمد نادر محمد مصطفى الأعصر .
- ٦ - هشام جمال الدين محمد عبد الله الخطيب .
- ٧ - خالد مصطفى كامل عيسى .
- ٨ - محمد عبد الجواد طنطاوى زغلول .
- ٩ - أيمن حمدي محمود محمود الحلوانى .
- ١٠ - حسام واعر عبيد أبو العز .

(المادة الثانية)

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٠١٤/١/٢

(المادة الثالثة)

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار ، ويُشر فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٢ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛
وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط
استخدامات أراضى الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى الدولة
حتى عام ٢٠١٧ ؛
وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

وفق على إعادة تخصيص مساحة ٥, ٢ فدان من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة
والمبينة بالخريطة وجدول الإحداثيات المرفقين لصالح محافظة سوهاج لاستخدامها فى إقامة
مدفن محكوم للمخلفات الصلبة .

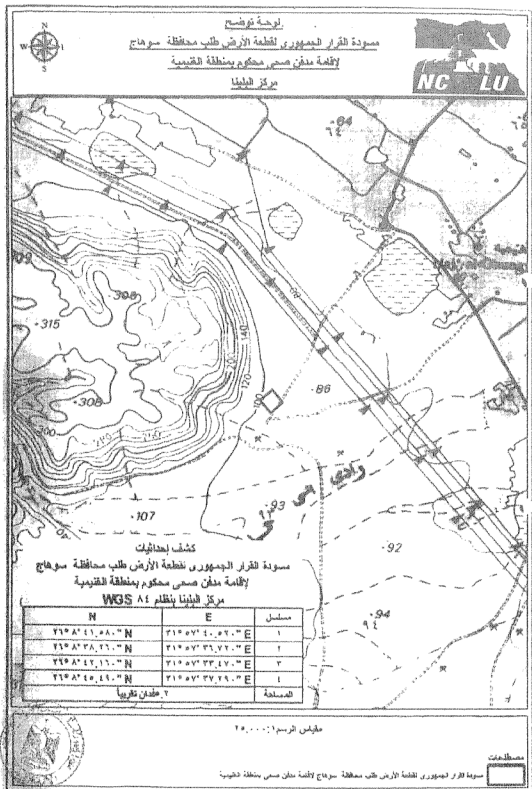
(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور



الأرض طلب محافظة سوهاج

لإقامة مدفن صحى محكوم بمساحة ٥ أفدنة بمنطقة الغنيمية - مركز البلينا



شبكة الإحداثيات الجغرافية WGS 84

No.	X			Y		
	D	M	S	D	M	S
1	31	57	40.52	26	8	41.58
2	31	57	36.72	26	8	38.26
3	31	57	33.47	26	8	42.16
4	31	57	37.29	26	8	45.49

المساحة = ٢, ٥ فدان .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ :
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين
المعدلة له :

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - فى الطعن رقم ٢٨٤٥ لسنة ٥٣ ق عليا
الصادر بجلسة ٢٠١٢/٢/١٨ :

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٠١٣/٩/١٧ :
وبناءً على ما عرضه وزير العدل :

قرر:

(المادة الاولى)

تُعدل أقدمية السيد/ عبد الله سيد عبد الحليم الجداوى - المستشار بهيئة قضايا الدولة ،
فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) بالهيئة ، لتكون اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١٤
تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٦ ، على أن يكون نائباً للسيد/
جمال محمود عبد العال عبد الباسط - وسابقاً على السيد/ طارق محمد رجب الشرنوبى .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدي منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤٠ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليوز ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - فى الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٥٥ ق عُلّيا
الصادر بجلسة ٢٠١٢/٦/٩ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٠١٣/٩/١٧ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُعدل أقدمية السيد/ ياسر محمد العباس زكى - المستشار بهيئة قضايا الدولة ،
فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) بالهيئة ، لتكون اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/٢٧ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ، وتُعدل أقدميته فى وظيفة
مستشار بالهيئة ليكون لاحقاً للسيد/ حمادة كامل حسب النبى محمد - سابقاً على السيد/
حمادة عبد الرازق جبريل رشوان (المستشارين بالهيئة) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤١ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - فى الطعن رقم ٤٤٢٥٢ لسنة ٥٦ ق عليا
الصادر بجلسته ٢٦/١/٢٠١٣ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسته ١٧/٩/٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُعدل أقدمية السيد المستشار/ رضا حسن السيد الرامخ - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ،
فى وظيفة نائب رئيس هيئة ، لتكون اعتباراً من ٢٠/٧/٢٠١٠ تاريخ صدور قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٠ ، على أن يكون تالياً للسيد المستشار/
عبد المحسن عبد المحسن حسن عيد - وسابقاً على الأستاذة المستشارة/ زينب عبد العزيز
محمد أبو غدير (نائبى رئيس الهيئة) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ .

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين
المعدلة له ؛
وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - فى الطعن رقم ٤٧٢٨٦ لسنة ٥٦ ق عليا
الصادر بجلسة ٢٧/٤/٢٠١٣ ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسة ١٧/٩/٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تُعدل أقدمية السيد المستشار/ سادات حامد كامل نجاح - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ،
فى وظيفة نائب رئيس هيئة ، لتكون اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١٨ تاريخ صدور قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٠ ، على أن يكون تالياً للسيد المستشار/
محمد إبراهيم محمد عبد الخالق - سابقاً على السيد المستشار/ صبرى محمد عبد الله أحمد
(نائبى رئيس الهيئة) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م)

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة السابعة - الصادر بجلسته ٢٠٠٧/٥/١٣
فى الطعنين رقمى ١٧١٩ لسنة ٤٩ ق عليا ، ٥٤٣ لسنة ٥٠ ق عليا ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسته ٢٠١٣/٩/١٧ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُعدّل أقدمية السيد/ فتحي على إبراهيم محمد - المستشار المساعد من الفئة (أ)
بهيئة قضايا الدولة فى وظائف نائب ومستشار مساعد (ب) ومستشار مساعد (أ) ،
لتكون على النحو التالى :

الوظيفة	تاريخ الأقدمية
نائب	٢٠٠٤/١٢/٩ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٤
مستشار مساعد (ب)	٢٠٠٨/٨/٢٧ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨
مستشار مساعد (أ)	٢٠١٠/٧/١٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٠

على أن يكون تالياً للسيد/ عصام محمود مرسى غنيم ، سابقاً على السيد/
منتصر محمود تقى على «المستشارين المساعدين من الفئة (أ) بالهيئة» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعلن حالة الحداد العام فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية لمدة ثلاثة أيام حداداً على أرواح شهداء الوطن ، وذلك اعتباراً من اليوم الأربعاء الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ وحتى غروب شمس يوم الجمعة الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢١٠ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ من يوليو ٢٠١٣؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين
المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية مدرسة غيبة الابتدائية القديمة
المشتركة رقم (١) بالرقم التعريفى (١٣٠٣٥٦٠) والكائنة بحوض الجبل غرة ٤ قسم ثالث
بناحية غيبة - مركز بليس - محافظة الشرقية، بمساحة قدرها (٧٩, ٨٩٥ م^٢)
بعد الارتداد تقريباً والعبارة بالقياس المساحى على الطبيعة .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومبانى العقار الذى تشغله مدرسة غيبة
الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) - محافظة الشرقية والمبين موقعه وحدوده ومساحته
وأسماء ملاكه بالملزمة والرسم التخطيطى الإجمالى المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / حازم الببلاوى

وزارة التربية والتعليم

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء

بشأن نزع ملكية مدرسة غيتة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١)

بالرقم التعريفى (١٣٠٣٥٦٠) - محافظة الشرقية

ارجو التفضل بالإحاطة بالآتى :

١- طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية اتخاذ إجراءات صفة النفع العام على العقار الذى تشغله مدرسة غيتة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) بمحافظة الشرقية لشدة حاجة مديرية التربية والتعليم لصالح العملية التعليمية بالإضافة إلى أنه به كثافة طلابية مرتفعة ولا يوجد بديل له ولا يمكن الاستغناء عنه.

٢- المدرسة مؤجرة مغلقة ولا تستخدم بالعملية التعليمية نظراً لخطورة الحالة الإنشائية ومساحتها بعد الارتداد (٧٩، ٨٩٥ م) تقريباً والعبرة بالقياس المساحى على الطبيعة ، والكائنة بحوض الجبل نمرة ٤ قسم ثالث - بناحية غيتة - مركز بلبيس - محافظة الشرقية .

٣- أفادت إدارة بلبيس التعليمية .. بتاريخ ٢٠١٢/٦/٤ بالاحتياج للمدرسة.

٤- أصدر المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الشرقية بجلسته المتعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١ الموافقة على إضفاء صفة النفع العام ونزع ملكية بعض المدارس المؤجرة منهم المدرسة عاليه . وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقرار

رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ والذي نص فى مادته الأولى على أنه :

"تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة".

ونظراً للحاجة الماسة للمدرسة حيث إنها تقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية عالية مما يصعب معه توفير أرض بديلة ولايمكن الاستغناء عنها.

لذلك فقد رأيت بناءً على مذكرة الهيئة العامة للأبنية التعليمية استصدار قرار بصفة النفع العام لكامل أرض ومبانى العقار الذى تشغله مدرسة غيبة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) والبالغ مساحتها بعد الارتداد (٧٩, ٨٩٥م^٢) تقريباً والعبرة بالقياس المساحى على الطبيعة وحدوده كالتالى :

الحد الشمالى : بحوضه بطول ٩٥, ١١م ثم يبحر بجوار شرحه بطول ٨٥, ٥م ثم يشرق بطول ٤٠, ٠سم ثم يبحر بطول ٥, ١م ثم يشرق بطول ٨٥, ١٢م ثم يبحر بطول ٢٧, ٣م ثم يشرق بطول ٦٠, ٢٠م .

الحد الشرقى : بطول ٣٠, ٢٤م .

الحد القبلى : بطول ٢٥, ٤٥م .

الحد الغربى : بطول ٨٠, ١٣م .

العقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين طبقاً للكشف .

مع التفضل بالإحاطة بأنه تم سداد التعويض الابتدائى وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزاع الملكية وهى مديرية المساحة بالشرقية بمبلغ وقدره ٧٦٧٨٢ جنيهاً (فقط وقدره ستة وسبعون ألفاً وسبعمائة واثان وثمانون جنيهاً مصرياً لاغير) بموجب الشيك رقم (٢٦٥١٦٦٣) بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٢

والأمر معروض على سيادتكم .. فقد ترون الموافقة على إصدار القرار المرفق بتقرير صفة النفع العام لمدرسة غيبة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) بالرقم التعريفى (١٣٠٣٥٦٠) محافظة الشرقية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

(د/ محمود أبو النصر)

كشف

باسماء الملاك الظاهرين للمقر الذي تشغله مدرسة غيبة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) بالرقم التعريفي (١٣٠٣٥٦٠) بصحافة الشرقية والمطلوب نزع ملكيته وتقرير المنفعة العامة عنه

أسماء الملاك الظاهرين	رقم وموقع العقار	المساحة		عدد الأدوار	المسود
		أرض	مياه		
١- خالد حسن محمد فزاد رجيبة ٢- حسن محمد فزاد رجيبة	مدرسة غيبة الابتدائية القديمة المشتركة رقم (١) الكائنة بحوض الجبل غزوة قسم ثالث بناحية غيبة - مركز بليس - محافظة الشرقية.	٢٨٩٥,٧٩ بعد الارتداد تقريباً والعمود بالقياس المساحي على الطبيعة.	-	-	الحق الشمالي : بحوضه بطول ١١,٩٥ م ثم يحصر ببحر شرجه بطول ٨,٥ م ثم يشرق بطول ٤٠ م سم ثم يحصر بطول ١٠,٥ م ثم يشرق بطول ١٢,٨٥ م ثم يحصر بطول ٣,٢٧ م ثم يشرق بطول ٦٠,٠ م الحق الشرقي : بطول ٣٠,٣٠ م الحق القبلي : بطول ٤٥,٢٥ م الحق الغربي : بطول ١٣,٨٠ م
			ثم إزالة البني بمعرفة المالك		

مدير إدارة الملكية العقارية
م / اهاني يسري

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه محافظ الفيوم ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣

المشار إليه ، النص الآتى :

« يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣ وبالبالغ إجمالى مساحتها
٢٨ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٦ أسهم (ثمانية وعشرون فداناً واثنا عشر قيراطاً وستة أسهم)
المبين موقعها وأسماء ملاكها بالذاكرة وكشوف أسماء الملاك الظاهرين والرسم التخطيضى » .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

محافظة الفيوم

مذكرة إيضاحية

بشأن اعتبار مشروع إنشاء المصرف القاطع لتخفيض المياه الواردة لبحيرة قارون

وزيادة التصرفات لمنطقة مركز أيشواى بمحافظة الفيوم

من أعمال المنفعة العامة

والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

أتشرف بعرض الآتى :

سبق أن ورد خطاب السيد أمين عام مجلس الوزراء يفيد بأن رئيس مجلس الوزراء قد أصدر توجيهاته بالتنسيق بين كل من السادة وزراء التخطيط والمالية والتنمية المحلية بشأن إتاحة تمويل قدره ٦٠ مليون جنيه من قبل وزارة التنمية الاقتصادية فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك لموازنة محافظة الفيوم للصرف على مشروع تنفيذ المصرف القاطع والذي سيحقق ما يلى :

١ - سحب ٩٥ مليون م^٣ سنوياً من مصرف الوادى قبل صبه فى بحيرة قارون وتحويلها إلى بحر قارون لخلطها بالمياه التى تروى منطقة قوّة ثم تصب فى وادى الريان مما يؤدى إلى تخفيض تدريجى فى مستوى المياه فى بحيرة قارون التى تهدد القرى والزراعات المجاورة وترفع منسوب المياه فى بحيرة الريان .

٢ - رى ٥٠٠٠ فدان إضافية وهذا المشروع يمر بنواحي (قصر الجبالى - الشواشنة - المشرك قبلى - بطن أهرت) على مساحة ٢٤ فداناً و١٧ قيراطاً و١٩ سهماً بطول ٨ كم بناحية مركز يوسف الصديق أملاك مواطنين وقد تم إتاحة تمويل هذا المبلغ بموازنة محافظة الفيوم فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

وبناءً عليه صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٠١٠ باعتبار مشروع إنشاء المصرف القاطع لتخفيض المياه الواردة لبحيرة قارون وزيادة التصرفات لمنطقة مركز يوسف الصديق بمحافظة الفيوم وقد تم نشر القرار بالجريدة الرسمية العدد (٣٥) فى ٢ سبتمبر ٢٠١٠ وإخطار الجهات المختصة لتنفيذ القرار .

بتاريخ ٢٠١١/١١/١٦ ورد كتاب إدارة أملاك الدولة الخاصة بالفيوم بطلب تعديل القرار المشار إليه من مركز يوسف الصديق إلى مركز أبشواى حسب الخرائط المساحية وحسب آخر تعديل للمسار والمبنى الإدارى والأرض اللازمة بين المبنى الإدارى والمحطة بمسطح إجمالى ٢٤ فداناً و ١٧ قيراطاً و ١٩ سهماً إلى ٢٨ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٦ أسهم ماراً بنواحي (قصر الجبالى - الشواشنة - المشرك قبلى - بطن أهرت) وذلك بناءً على كتاب مديرية المساحة الموزع ٢٠١١/١١/١٤ وبتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ ورد كتاب مديرية المساحة بأن محافظة الفيوم أودعت مبلغ وقدره ٣ (ثلاثة) ملايين جنيه بالشيك رقم (٢٣٤٤١١١) فى ٢٠٠٩/١٢/١ على ذمة مشروع المصرف القاطع .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن اعتباراً مشروع إنشاء المصرف القاطع لتخفيض المياه الواردة لبحيرة قارون وزيادة التصريفات بمنطقة أبشواى بمحافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة وإلغاء قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٠١٠ إلا أنه بالاطلاع على نص المادة الثانية من القرار المشار إليه تبين وجود اختلاف فى المساحة عما تضمنته الأوراق والمستندات المرسلة من المحافظة لسيادته حيث تضمنت المادة الثانية من القرار أنه المساحة المستولى عليها واللازمة لتنفيذ المشروع هى ٢٨ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٦ أسهم فى حين أن الصحيح هو ٢٨ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٦ أسهم .

لذا نعرض الأمر على سيادتكم للتفضل بالموافقة على تعديل قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٣ المادة الثانية منه لتعديل المساحة من ٢٨ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٦ أسهم إلى ٢٨ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٦ أسهم وذلك حتى يتسنى لنا استكمال الإجراءات القانونية على الوجه الصحيح .

تحريراً فى ٢٠١٣/٩/١٢

محافظ الفيوم

د. حازم أحمد عطية الله

مديرية المساحة بالفيوم

كشف رقم (١)

مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهرين ومسطحاتهم ووزاراتهم والمتداخلة

بموقع مسار مصرف القاطع بناحية قصر الجبالي - مركز أبشواى - محافظة الفيوم

٢	اسم الناحية	اسم الحوض ورقمه	اسم المالك	اسم المستاجر	الرقم الرمزى	نوع الزراعة	السطح			ملاحظات
							س	ط	ف	
١	المنطقة رقم (٧)	١٣	عبد الرازق عبد الثنى عبد المولى		ا	ذرة رفيعة	٢٣	٠٦	-	الاسماء ارشادية والسطحات تشرىبية وتحت العجز والزراعة ووفق أدنى مسؤولية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الكمية والتكليف
٢			عبد الستار عبد الونيس		ب	قطن	١١	٠٥	-	
٣			عبد الناصر عبد الثنى عبد المولى			عباد شمس	٣٢	٠٢	-	
٤			كمال حسين على حسن			مجهزة للزراعة	١٣	٠٩	-	
٥			رمضان مبروك محمود			عباد شمس	٠٥	٠٣	-	
٦			وردة/ محمود مبروك			ذرة	١٧	٠٦	-	
٧			مفيد مبروك محمود			برسيم حجازى	٠٤	٠٦	-	
٨			صالح على			ذرة رفيعة	١٧	٠٥	-	
٩			سيد محمود مخزنجى			عباد شمس	١٣	٠٣	-	
١٠			مسعود محمد عبد القادر	إصلاح زراعى		ذرة رفيعة	٠٨	٠٤	-	
١١			فتحي عبد الله على موسى				٠٧	٠٢	-	
١٢			مسعود محمد عبد القادر				٠٨	٠٤	-	
١٣			ربيع شريف			عباد شمس	١٤	٠١	-	
١٤			هايل سالم صالح		ا	ذرة رفيعة	١٢	٠٨	-	
١٥	المنطقة رقم (٨)	١٣	عبدى احمد عبد المولى		ب	عباد شمس	٠٩	٠٢	-	
					ج	قطن	٠٦	٠٢	-	
					د	ذرة رفيعة	١٢	٠٤	-	
						عباد شمس	٠٥	٠٢	-	
١٦			ربيع جوده		ا	ذرة رفيعة	٠٥	٠٢	-	
					ب	عباد شمس	١٤	١١	-	

٢	اسم الفاحصة	اسم الحوض ورقمه	اسم مالك	اسم المستاجر	الرقم الرمزي	نوع الزراعة	المسطح			ملاحظات
							س	ط	ف	
١٧	الطبيعة الدرة (١)	١٧	صيد حسوبية			درة ريفية	١٨	٠١	-	الأسماء إرشادية والمسطحات تقريبيه وتحت العجز والزراعة دون أدنى مسئولية على مديرية المساحة بالقبول عن أعمال بحث الملكية والتكاليف
١٨			نادي عبيد الواحد			درة ريفية	١٢	٠٣	-	
١٩			صلاح عبيد الواحد				١٦	٠٣	-	
٢٠			سامي عبيد الواحد				٢٢	٠٣	-	
٢١			فرج عبد الواحد عبد ربه				٠٢	٠٣	-	
٢٢			ورثة/ أنور عبيد الهادي				٠٩	٠٣	-	
٢٢			فرج عبد المعز عبد القادر				٠٩	٠٣	-	
٢٤			عبد الظاهر محمد سعد			درة ريفية	١٠	٠٤	-	
٢٥			محمد السيد فيصل		ا	درة ريفية	١٤	٠١	-	
٢٦	الدر	١٧	ماهر السيد فيصل	ب	ب	نوع	٠٣	٠٥	-	
٢٦			ماهر السيد فيصل	ا	ا	درة ريفية	٢٢	٠١	-	
٢٧			مجدي صبحي فيصل	ب	ب	قطن	-	٠١	-	
٢٨			كليب ذكي عبيد			درة	١٢	٠٤	-	
٢٩			حسين محمد عبد الولى			درة ريفية	١٢	-	-	
٢٠			دسوقي عبد القوى		ا	درة ريفية	٠٥	٠٢	-	
٢١			سيد محمود عبد النبي	ب	ب	درة ريفية	-	٠٣	-	
٢٢			جودة دسوقي			درة ريفية	٠٦	٠١	-	
٢٣			جمعة حافظ			حلف فيل	٠٦	٠١	-	
٢٤			خالد سيد عبد القوى			حلف فيل	٠٣	٠٧	-	
٢٥			حمدي عبد الحميد محمد							
٢٥			عبد الواحد عبد العليم				٠٩	٠١	-	
٢٦			محمد عبد العليم عبد العاطي				١٩	-	-	
٢٧			عطية فايد عبد النبي				١٤	٠٥	-	
٢٨			طارق فايد عبد النبي			درة	٠٧	٠١	-	
٢٩			حلمي محمد عبد النبي				١٢	٠٤	-	
٣٠	الدر	١٧	ناصر دسوقي عبد النبي				١٥	٠٢	-	
٣١			عالية أحمد عبد النبي				١٤	-	-	

ملاحظات	المسطح			نوع الزراعة	الرقم الرمزي	اسم المستأجر	اسم المالك	اسم العوض ورقعه	اسم الناحية	م
	س	ط	ف							
الأسماء إرشادية والمسطحات تقريبية وتحت العجز والزيادة ووفق أدنى مسؤولية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الملكية والتكاليف	١٩	٠٢	-	ذرة			مصري على عبد السلام	الخزان البحري	١٩	٤٢
	١٨	٠٢	-				مجرب طه عبد الولي	نمرة (٩) قسم ثان		٤٣
	-	١٨	-	بور			علاء الدين محمود القاضي	قبلي خور العيد نمرة (٢) قسم أول		٤٤
	٦	٢٢	٨	جملة المسطح			إجمالي المسطح ثمانية أقدنة وثلاثة وعشرون قيراطاً وستة أسهم تحت العجز والزيادة زمام ناحية قصر الجبالي - مركز أبشواي عاملاً بأن الأسماء وإرشادية المسطحات تقريبية وتحت العجز والزيادة ودون أدنى مسؤولية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الملكية والتكاليف .			

فنى المشروعات رئيس المشروعات مساعد المفتش مفتش
(إمضاء) (إمضاء) (إمضاء) (إمضاء)

يعتمد
مدير مديرية المساحة بالفيوم
مهندس/(إمضاء)

كشف رقم (١)

مديرية المساحة بالفيوم

مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهريين ومساحاتهم ووزاراتهم المتداخلة

بموقع مسار مصرف القاطع بناحية بطن أهرت - مركز أيشواى - محافظة الفيوم

م	اسم الناحية	اسم الحوض ورقمه	اسم المالك	اسم المستاجر	الرقم الرمزى	نوع الزراعة	المسطح	ملاحظات
س	ط	ف						
١			مجبرب طه عبد المولى			ذرة ريفية	١٢	-
٢			محمد عبد الحليم				٠٦	- ٠٤
٣			دهيب هلال داود				٠٦	- ٠٤
٤			عبيد شريف عبد المولى			ذرة شامى	٠٨	- ٠٤
٥			مجدى إبراهيم غبريال			زراعة/ عمليه	-	- ٠٤
			حامد عبد الفضيل					
٦			خالد إبراهيم كـريم				-	- ٠٤
٧			ماضى إبراهيم كـريم			علف فيل	-	- ٠٢
٨			مهنى كريم عبد السلام			علف فيل	١٢	- ٠٢
٩			حامد نوح عبيد الستار			عياد شمس	١٨	- ٠١
١٠			حماد عبد الرسول أبو بكر			علف فيل	١٢	- -
١١			دهيب هلال داود		ا	ذرة شامى	١٨	- ٠٢
					ب		-	- ٠٤
١٢			اشرف مجرب طه			طماطم	٠٢	- ٠٢
١٣			عبد طه عبد المولى			طماطم	٢١	- ٠٥
١٤			رجب رشاد رشوان			ذرة ريفية	٠٩	- ٠٢
١٥			حسان رضوان رجب				-	- ٠٢
١٦			زينب رشوان رجب				٠٢	- ٠٢
١٧			عبد الحميد مصطفى رضوان			شيخ	٠٥	- ٠٢
١٨			صبرى أحمد موسى			طماطم	٠٦	- ٠٢
١٩			صالحين حبيب التنبى			زراعة/ عبد التواب عبد الله	٠٢	- ٠٢
٢٠			منال عبد الموجود عبد اللطيف		ا	ذرة ريفية	٢٠	- ٠٢
					ب	شيخ	٢٠	- ٠١

الأسماء إرشادية والمساحات تقديرية وتحت العجز الزيادة دون أدنى

مستوية على مديرية المساحة بالفيوم

٨	اسم الناحية	اسم الحوض ورقمه	اسم المالك	اسم المتاجر	الرقم الرمزي	نوع الزراعة	المسطح			ملاحظات
							س	ط	ف	
٢١			حسن أنور على محمد الصاييم			ذرة	٠٨	٠٤	-	
٢٢			ذوال محمد حسن الصاييم	زراعة/ شعبان عمر		ذرة رفيعة	٠٥	٠٥	-	
٢٣			رمضان عبد العزيز محمد			ذرة رفيعة	١٢	٠١	-	
٢٤			أحمد على إبراهيم صالح				١٠	٠٢	-	
٢٥			إسماعيل عبد الفتاح				٠٦	٠٢	-	
٢٦			حسين عبيد المعز على				٠٦	٠٢	-	
٢٧			عبد التواب حسن محمد الصاييم			طماطم	١٤	٠٢	-	
٢٨			عبد الفتاح كمال عبد الفتاح			ذرة	٠٢	٠٣	-	
٢٩			شعبان كامل إسماعيل عبد الرحمن			طماطم	٠٨	-	-	
٣٠			محمد حسن الصاييم			طماطم	٠٧	-	-	
٣١			محمود فريد على			طماطم	٠٨	-	-	
٣٢			مصطفى علواني	ا	ب	برسيم	٢١	٠٢	-	
٣٣			على عبد العزيز كامل			ذرة	٠٥	٠١	-	
٣٤			هدى علواني			شعير	١٠	٠٢	-	
٣٥			رقية راتب			شعير	١٠	٠٢	-	
٣٦			سعيد بكرى حسن			طماطم	٢١	٠٧	-	
٣٧			عمر علواني			برسيم	٠٧	٠٤	-	
٣٨			ورثة/ محمد سالم	ا	ب	برسيم	٢١	٠٢	-	
٣٩			عنتهم/ فائزة أحمد وهب	ب	ج	برسيم	٠٦	٠٢	-	
٤٠			على فريد على			طماطم	-	٠٨	-	
٤١			منير سالم محمد			برسيم	-	٠٧	-	
٤٢			حسن رياض على			عباد قمر	٠٨	-	-	
٤٣			محمد بهجت على			تغناغ	١٨	٠٣	-	
٤٤			رشاد سالم بريك			طماطم	١٨	-	-	
٤٥			رشاد سالم بريك	ا	ب	طماطم	١٠	٠٣	-	
٤٦			أحمد عبد العال عبد التواب	ب	ج	قمح	-	٠٥	-	
٤٧			أحمد إبراهيم	ج	ب	قمح	٠٦	٠١	-	
٤٨			أحمد عبد العال عبد التواب	برسيم			١٢	٠٢	-	
٤٩			أحمد إبراهيم	برسيم			١١	٠٤	-	

الاسماء اشرافية والمساحات تقريبيه ونجات العجز والزيادة دون أدنى

مسؤولية على مديرية المساحة بالقيام

توقيع مدير المديرية (١١) قسم أول

إبراهيم القنديل رقم (١١)

م	اسم الناحية	اسم الحوض ورقمه	اسم المالك	اسم المستاجر	الرقم الرمزي	نوع الزراعة	السلح	ملاحظات
							س ط ف	
٤٧		١١	محمد عبد النبي			شبح	- ٠١ -	
٤٨		١٢	أحمد عبد الكريم			طماطم	- ٠٣ ٠٨	
٤٩		١٣	محمود فريد على			قمح	- ٠٢ ١٩	
٥٠		١٤	عبد النبي عبد الحليم			علف فيل	- ٠١ ١٠	
٥١		١٥	صالح عبد الحليم			قمح	- ٠١ ١٢	
٥٢		١٦	فرج سالم			برسيم	- ٠٢ ٠١	
٥٣		١٧	عادل عبد الحميد بدوي			قمح	- - ١٨	
٥٤		١٨	خلف الله السيد خلف الله			قمح	- ٠٢ ٢١	
٥٥		١٩	نادي فرج سالم			برسيم	- ٠١ ٠٤	
٥٦		٢٠	محمد عبد العليم فواز	ا	ب	برسيم	- ٠٣ ١٠	
٥٧		٢١	بهنس محمد مهدي			قمح	- ٠٤ ٠٩	
٥٨		٢٢	كامليا محمد عاصم			طماطم	- ٠٤ ٠٥	
٥٩		٢٣	ورثة/ عمر محمد عاصم	زراعة/ محمد فرح	ا	عبد قمر	- ٠٢ ١٤	
٦٠		٢٤	محمد محمود إبراهيم	رمضان أحمد فرج	ب	قمح	- ٠٢ ٠٣	
٦١		٢٥	عبد الله تظير	عبد الله محمد فوز		طماطم	- ٠٣ ١٢	
٦٢		٢٦	مجدى مصطفى			طماطم	- ٠٣ ١٤	
٦٣		٢٧	جمعة اسماعيل			قمح	- ٠٢ ٢١	
٦٤		٢٨	ربيع محمد خطاب			برسيم	- ٠١ ٢٠	
٦٥		٢٩	عبد الله عبد الهادي			قمح	- ٠١ ١٩	
٦٦		٣٠	شعبان محمد خلف			برسيم	- ٠٢ ١٦	
٦٧		٣١	شعبان سلام حبيب			طماطم	- ٠٢ ١٦	
٦٨		٣٢	شعبان محمد السيد			طماطم	- ٠١ ٠٥	
٦٩		٣٣	حبيب عبد الله سلام	زراعة/ نادي رجب		طماطم	- ٠١ ١٧	
٧٠		٣٤	عبد الحميد محمد خطاب			ذرة	- ٠١ ٠٨	
٧١		٣٥	شهرزاد صادق عوض	زراعة/ محمد فرج		طماطم	- ٠١ ١٦	
٧٢		٣٦	حمادي رجب			طماطم	- ٠١ ١٢	
٧٣		٣٧	رفاعي أحمد			طماطم	- ٠٢ ١٨	
٧٤		٣٨	شعبان عبد العظيم			طماطم	- ٠١ ١٥	
٧٥		٣٩	عبد القوى عبد العظيم			طماطم	- - ١٠	
		٤٠				طماطم	- - ١٥	

الأسماء الإرشادية والسلطات تترتب تحت العنصر والزيادة دون أدنى مسئولية على مديرية المساحة بالقيام عن أعمال بحث الملكية والتكليف

م	اسم الناحية	اسم الحوض ورقعه	اسم المالك	اسم المستأجر	الرقم الرمزي	نوع الزراعة	المسطح			ملاحظات
							س	ط	ق	
٧٦	بطون القريون	قريون (١٠) قسم أول	مجدى مصطفى	أ	طماطم	١٦	٠٢	-	-	الأسماء: إرشادية والمسطحات الترابية وتحت العجز والزيادة دون أدنى مساوية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال جث للأكية والتكايف
				ب	قمح	١٢	٠٢	-	-	
٧٧					قمح	١٢	-	-	-	
					جملة المسطح	-	١٥	٩		
			إجمالي المسطح تسعة أفدنة وخمسة عشر قيراطاً تحت العجز والزيادة بزماد ناحية بطون أهرية							

فنى المشروعات (إمضاء) رئيس المشروعات (إمضاء) مساعد المفتش (إمضاء) مفتش (إمضاء)

يعتمد

مدير مديرية المساحة بالفيوم

مهندس/(إمضاء)

مديرية المساحة بالفيوم

كشف رقم (١)

مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهرين ومسطحاتهم ووزاراتهم المتداخلة

بموقع مسار مصرف القاطع بناحية الشواشنة - مركز أبشواى - محافظة الفيوم

٢	اسم الناحية	اسم الحوض ورقمه	اسم المالك	اسم المستاجر	الرقم الرمزى	نوع الزراعة	المسطح			ملاحظات
							س	ط	ف	
١			على محمود القاضى ، إحمد عبد العزيز عيد ، عبد العزيز عبد الرازق ، صمرزق ، كمال سعيد عوض ، خالد محمد خليفة		ا ب	بور ذرة	٠٦ ٠	١٧ ٠	- ٤	الأسماء إرشادية والمسطحات تقريبية وتحت العجز والزيادة بدون أدنى مسئولية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الملكية والتكليف
٢			كمال سعيد عوض			ذرة	٠٨	٠١	-	
٣			عبد الله رزق			ذرة	١٢	٠١	-	
٤			أحمد عبد العزيز عيد			عباد شمس	٢٢	٠١	-	
٥			صمرزق			ذرة	١٨	٠٢	-	
٦			شحاتة نعمان عبد السيد			ذرة	١٨	-	-	
٧			محمد عوض عبد البديع			ذرة	٢٢	٠٢	-	
٨			عبد الناصر محمود على			ذرة	١٨	٠٥	-	
٩			طلعت محمد صالح			ذرة	١٤	٠٤	-	
١٠			عيد عبد الظاهر رياض			ذرة	٠٥	٠٤	-	
١١			عبد العزيز دياب عبد العزيز			ذرة	١٢	٠٥	-	
١٢			سعد صعيد النبى		ا ب	ذرة عباد شمس	١٨ ٠٤	- ٠٧	٠١ ٠	
١٣		الطينة البحرية (١٦) قسم ثانى	عبد الرازق عبد النبى عبد المولى			قمح	١١	٠٦	-	
١٤			عشرى السيد مرسى		ا ب	قمح	١٢ ٠٦	٠١ ٠٦	- ٠	
١٥		الطينة البحرية (١٦) قسم ثالث	مسعود محمد عبد القادر			ذرة	٠٨	٠١	-	

كشف رقم (١)

مديرية المساحة بالفيوم

مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهرين ومسطحاتهم وزراعاتهم المتداخلة

بموقع مسار مصرف القاطع بناحية المشرك قبلى - مركز أبشواى - محافظة الفيوم

ملاحظات	المسطح			نوع الزراعة	الرقم الرمزى	اسم المستاجر	اسم المالك	اسم الحوض ورقمه	اسم الناحية	٨	
	س	ط	ف								
الاسماء ارشادية والمساحات تقريبيه وتحت العجز والزيادة ودون أدنى مسئولية وقعت المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الملكية والتكليف	-	٤	١٦				عبد الله عبد العزيز مبروك	حوض بطن لغروت الكبير (١٦)	رقم قسما	١	
	-	٠١	٢٢				هايل عبد الله عبد العزيز			٢	
	-	-	٠٦				سلامة عبد الله عبد العزيز			٣	
	-	١٠	١٨				أحمد عبد السميع الجارحى			٤	
	-	٠٢	٠٨				يونس عبد الرازق السيد	حوض القاسم (٢١)		٥	
	-	٠٢	٠٦				د. م. اهر أمين والى			٦	
	-	٠٨	٢٠				ش. ي. رين على والى			٧	
	٠١	٠٨	-	جملة المسطح		إجمالى المسطح هذان واحد وثمانية قراريط تحت العجز والزيادة زمام ناحية المشرك القبلى - مركز أبشواى علماً بأن الاسماء ارشادية والمساحات تقريبيه وتحت العجز والزيادة ودون أدنى مسئولية على مديرية المساحة بالفيوم عن أعمال بحث الملكية والتكليف					

مفتش
(إمضاء)

مساعد المفتش
(إمضاء)

رئيس المشروعات
(إمضاء)

ننى المشروعات
(إمضاء)

يعتمد

مدير مديرية المساحة بالفيوم
مهندس/ (إمضاء)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠١١ بإنشاء المجلس القومى
لرعاية أسر الشهداء والمصابين وتعديلاته ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة العاشرة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠١١

المشار إليه ، النص الآتى :

(يعين أمين عام للمجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين لمدة سنة قابلة للتجديد
لمدد أخرى ، دون التقيد بالسن المقرر لترك الخدمة الوارد فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء
ويمثل الأمين العام المجلس فى صلاته بالغير وأمام القضاء ويكون له ولمن يفوضه
من أعضاء مجلس الإدارة سلطة التوقيع نيابة عن المجلس) .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٢ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٦١ لسنة ٢٠١٣

بإعادة تشكيل مجلس أمناء

«مركز الإسكندرية الإقليمى لصحة وتنمية المرأة»

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء مركز سوزان مبارك الإقليمى

لصحة وتنمية المرأة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٠ بتشكيل مجلس أمناء مركز

سوزان مبارك الإقليمى لصحة وتنمية المرأة ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١

بتعديل مسمى المركز المذكور إلى «مركز الإسكندرية الإقليمى لصحة وتنمية المرأة» ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض فى الاختصاص ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الصحة والسكان ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعاد تشكيل مجلس أمناء مركز الإسكندرية الإقليمى لصحة وتنمية المرأة برئاسةوزير الصحة والسكان ، وعضوية كل من :

١ - وزير الصحة والسكان .

٢ - محافظ الإسكندرية .

- ٣ - رئيس جامعة الإسكندرية .
- ٤ - وكيل أول وزارة التعاون الدولى .
- ٥ - أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
- ٦ - أمين عام المجلس القومى للمرأة .
- ٧ - أمين عام المجلس القومى للطفولة والأمومة .
- ٨ - مدير المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية .
- ٩ - منسق الأمم المتحدة بمصر "UN - REP" .
- ١٠ - ممثل جامعة الدول العربية .
- ١١ - رئيس جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا .
- ١٢ - رئيس هيئة مكتبة الإسكندرية .
- ١٣ - أ. د. محمد غنيم - أستاذ أمراض الكلى بكلية الطب - جامعة المنصورة .

(المادة الثانية)

يكون مدير المركز منسقاً لمجلس الأمناء ويناط به إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس وله حق حضور جلساته دون أن يكون له صوت محدود فى المداولات .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ المحرم سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢١ نوفمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٢٦٤ س ٢٠١٣ - ١٦٠٤

